لجنة حكومية تدرس مذكرة الصناعة حول الكهرباء

الزامل لـ«الوطن»: الكهرباء ما زالت خاسرة بفاتورة الصناعيين والتجار ولا يمكن تحمل المزيد من الخسائر

وزير الصناعة لـ«الوطن»:

تأمين الكهرباء للصناعيين يعتبر بطريقة غير مباشرة من مخفضات التكلفة

وزير الشؤون الاجتماعية لـ«الوطن»:

الدعم بحاجة لإعادة نظر بحيث يتحول إلى شبكات الحماية الاجتماعية

محمد راكان مصطفى
عبد الهادي شباط

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن»عن تكليف لجنة موارد الطاقة (الحكومية والتي تضم عدداً من الوزراء) لمناقشة مذكرة تقدمت بها غرف الصناعة حول التعرفة الجديدة (للأغراض الصناعية) التي أقرتها وزارة الكهرباء مؤخراً.

الزامل أوضح أن وزارة الكهرباء مازالت خاسرة في بيع الكهرباء للأغراض الصناعية رغم التعرفة الجديدة، حيث تصل تكلفة الكيلو واط لحدود ٢٢٠٠ ليرة، على حين التعرفة الجديدة حددت مبيع الكيلو واط بـ١٩٠٠ ليرة، معتبراً أنه لا يمكن للوزارة تحمل المزيد من الخسائر وأن الأولوية اليوم لدى الوزارة والحكومة هو الحفاظ على قطاع الكهرباء وعدم تعرضه لانهيارات بسبب حالات العجز التي يتسبب بها الفارق بين سعر مبيع الكهرباء وتكلفته، مضيفاً: أي تخفيض في تعرفات مبيع الكهرباء مقترن بانخفاض أسعار حوامل الطاقة (الغاز والفيول).

وكشف وزير الكهرباء بأن هناك نقاشاً في الحكومة يدور حول معدلات الرسوم التي تضاف على فاتورة الكهرباء والتي تصل حتى ٢٢ بالمئة، وأن هناك حواراً مع الجهات المعنية بهذه الرسوم لبحث إمكانية تخفيضها، مضيفاً: وفي حال التقاهم على هذا الإجراء سيكون هناك حاجة لصك تشريعي.

تأمين احتياجات القطاع الصناعي

من جهته أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أن استمرار عمل القطاع الصناعي من أول اهتمامات الفريق الحكومي ولاسيما في ظل الظروف الراهنة لكونه أحد الروافد الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني، وبالتالي نسعى دائماً لتسريع دوران عجلة الإنتاج في القطاعين العام والخاص لاعتبارين أساسيين هما الاستثمار الأمثل لمواردنا الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من جهة وتوطين صناعات جديدة لتكون بديلا عن الاستيراد وبالتالي كسر الحصار الاقتصادي والعقوبات الظالمة على سورية، وقال جوخدار في حديثه لـ«الوطن»: إن الفريق الحكومي يعمل جاهداً على التأمين المستمر لاحتياجات القطاع الصناعي من حوامل الطاقة (المشتقات النفطية والكهرباء) في ظل الظروف الراهنة التي لا تخفى على أحد صعوبة وارتفاع تكاليف تأمينها، ومع هذا يتم تأمين وصولها للفعاليات الصناعية بشكل عادل قدر الإمكانات المتاحة بحيث يضمن استمرار توريدها وثباته وبسعر التكلفة حتى أنه ما زالت حتى تاريخه تكلفة توليد ونقل الكهرباء أعلى من التسعيرة الحالية لكل الفعاليات الاقتصادية وبالتالي ما زالت تسعير الكهرباء مدعومة، وهذا بدوره يؤدي إلى استقرار في العملية الإنتاجية وبالتالي تشجيع الصناعيين على الإنتاج بالطاقات القصوى للمعامل التي بدورها تسهم في تخفيض التكاليف، وأضاف: كما يتم تشجيع وتقديم كافة التسهيلات للتحول أو الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة وهذا أيضاً يعتبر مشاركة من القطاع الخاص للحكومة في تأمين الطاقة الكهربائية وزيادة كميات الكهرباء المولدة وبالتالي توفير عائدات ليست بالقليلة (تعتبر بطريقة غير مباشرة مخفضات للتكلفة).

ونوه بأن تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج هو من أحد أنواع الدعم، تضاف إليه المزايا الممنوحة لعملية التصدير، وكذلك تعديل وتوسيع المنتجات التي سمحت بها الحكومة للإدخال المؤقت بقصد التصدير وبالتالي زيادة الطاقات الإنتاجية للمعامل هدفها أيضاً تخفيض تكاليف الإنتاج.

الدعم الصناعي يتم وفق أهداف مسبقة

بدوره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد أوضح لـ«الوطن» أن الدعم بشكل عام بحاجة إلى إعادة نظر، حيث تكون منظومة الدعم العامة أقرب لشبكات الحماية الاجتماعية.

وعن دعم القطاعات الاقتصادية، قال: يجب التفريق بين دعم القطاعات الاقتصادية والدعم المستهدف للطبقات الهشة في المجتمع، مضيفاً: إن طرق دعم القطاعات الاقتصادية بهدف تدوير عجلة الإنتاج تحددها الحكومة بناء على مدخلات معينة من عمليات التجارة والصناعة، مشيراً إلى أنه ومن حيث المبدأ هذه خارج اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، والأقدر على تقدير هذا الجانب وزارات أخرى وبشكل أساسي وزارة الصناعة.

وقال: دعم القطاع الاقتصادي ليس خطأً ففي كل دول العالم يوجد دعم للقطاع الصناعي، ولكن يتم بناء على أهداف محددة مسبقاً من الحكومة وليس بشكل عشوائي.

حلول مرضية

وفي حديث لـ«الوطن» مع رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية محمد غزوان المصري أكد أنه من المهم التوصل لتفاهمات مع وزارة الكهرباء تصب في مصلحة الكهرباء والقطاع الصناعي ويسمح في الحفاظ على الأسعار وعدم حدوث ارتفاعات تضر بالأنشطة الصناعية والاقتصادية وهي أولوية تعمل عليها غرف الصناعة.

وكشف المصري لـ«الوطن»عن اجتماع اليوم الخميس يجمع ممثلين عن غرف الصناعة مع الفريق الحكومي المعني في الموضوع، مضيفاً: هناك تعويل على هذا الاجتماع للتوصل من خلاله لحلول تكون مرضية ومقنعة للصناعيين ولوزارة الكهرباء.

وكان المصري في تصريح له لـ«الوطن» بين أنه يتم البحث عن حلول بديلة تتناسب مع الظروف الراهنة، وخاصة أن هناك مشكلات سوف تواجه الصناعة خلال المرحلة القادمة، لذلك تم تقديم مقترحات باسم اتحاد غرف الصناعة إلى اللجنة الاقتصادية بأن الحل بات بالتوجه للطاقات المتجددة والسماح للصناعيين باستيراد ألواح الطاقة المتجددة، علماً أن وزارة الكهرباء كانت قد أصدرت قوانين وتعليمات جديدة بخصوص التشاركية بشركات كبيرة لإنتاج الكهرباء والتعاون مع أي صناعي بتركيب محطة طاقة متجددة.

وقال: وجع الصناعيين كبير... علماً أن الصناعة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني وهي قارب النجاة للاقتصاد ولاسيما في ظل العقوبات الاقتصادية، مؤكداً أن الدعم للصناعة يشغل مئات الأسر السورية وعلى الحكومة أن تعيد توزيع الدعم بطريقة عادلة وعلينا أن نكون شركاء كفيرنا في موضوع الدعم، لافتاً إلى أن الحكومة تدعم قطاع الصحة والتعليم والخبز والزراعة وغيرها، والصناعة لا تقل أهمية عن هذه القطاعات لأن الصناعة هي المحرك والمعين للأسر المنتجة.

وأضاف المصري: إن الحكومة منذ عشرات السنين تدعم الصناعيين وعليها اليوم أن تستمر بهذا الدعم لحين استكمال الطاقة البديلة لكل المصانع والمعامل، علماً أنه لا يمكن الاستغناء عن الكهرباء بالمطلق، وتوصلنا إلى الخروج بمقترحات سوف تقدمها إلى اللجنة الاقتصادية أولها إعادة الدعم للقطاع الصناعي أسوة بالزراعي وتخفيض الرسوم المالية وتخفيض السعر الاسترشادي لألواح الطاقة البديلة والسماح باستيراد مخصصات صناعية لألواح الطاقة وتنزيل فترة المنصة لهذه الألواح، مؤكداً أنه اليوم لا غنى عن الطاقة بهذه الظروف وارتفاع أسعار الكهرباء سوف يسهم في إيقاف المنافسة والتصدير الأمر الذي سينعكس سلباً على الصناعة، علماً أن الصناعة يجب أن تدعم كما الزراعة ولو لفترة مرحلية وليس دفعة واحدة كما حدث مع الصناعيين.

> المصري لـ«الوطن»: نعول على اجتماع اليوم مع الحكومة لحلول مرضية ومقنعة

بينما كانت وزارة الكهرباء أوضحت في بيان لها بما يخص التعرفة الكهربائية التي أقرتها وزارة الكهرباء للمشتركين الصناعيين ما يلي: وزارة الكهرباء تقوم بتأمين التغذية الكهربائية للمدن والمناطق الصناعية عبر اشتراكين، أحدهما معفى من التقنين كاملاً على مدار الساعة بسعر ١٩٠٠ ل. س للكيلو واط ساعي، والآخر غير معفى من التقنين بسعر يتراوح من ٨٠٠ إلى ٩٠٠ ل. س للكيلو واط ساعي حسب مستويات التوتر الكهربائي.

وإن هذا الإجراء تم اتخاذه لضمان استمرارية إنتاج الكهرباء وتأمين التغذية الكهربائية لكل المشتركين مع التأكيد على استمرارية تقديم كل الدعم لكل القطاعات الإنتاجية والخدمية والحيوية.

سيناريوهات جديدة للدعم الزراعي

وزير الزراعة: لتحديد ملامح الدعم الزراعي وتوصيفه وأساليبه ومستقبله

وزير التعليم العالي: هدفنا الوصول إلى رأي موحد حول أشكال الدعم للقطاع

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن الحكومة مستمرة بتقديم الدعم للقطاع الزراعي لأنه رافد للاقتصاد الوطني والتصدير والتصنيع وداعم للمواطن لتحقيق الأمن الغذائي واحتياجاته الغذائية ويحقق استقرار الفلاحين في أراضيهم واستمرارهم بزراعتها واستقرارهم في المناطق الريفية، لافتاً إلى أهمية تحديد آليات ومنظومة جديدة للدعم الزراعي.

وأشار الوزير خلال الندوة الحوارية التي أقامتها الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بالتعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي أمس تحت عنوان «الدعم الزراعي والسيناريوهات المستقبلية»، أمس، إلى أهمية الندوة التي تأتي كنتاج لحوارات ولقاءات واجتماعات ودراسات قامت بها مختلف الجهات البحثية لتحديد ملامح الدعم الزراعي وتوصيفه وأساليبه وغاياته ومستقبله، قائلاً: الهدف النهائي هو الوصول إلى فكر منظم ورأي موحد يحدد أهداف وغايات وأشكال الدعم والتركيز على الدراسات البحثية الاقتصادية ومعرفة دور القطاع الخاص للخروج بمقترحات يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

بدوره وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم أوضح أنه من الضروري التركيز على الصعوبات ونقاط الخلل التي تواجه عملنا سواء في التعليم أم الزراعة من خلال هذه الندوات الحوارية التي تسلط الضوء على موضوع الدعم والسعي لتطوير عملنا بما يخدم مصلحة المواطن، لافتاً إلى أهمية التشبيك بين كل الجهات البحثية للوصول إلى نتائج موحدة تخص هذا القطاع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون وزير الزراعة فايز مقداد أنه كان خلال الندوة إجماع للاستمرار بعملية دعم القطاع الزراعي وتوظيفه بالشكل الصحيح، لكن مع تعديل الآليات التي تضمن إيصال الدعم إلى مستحقيه وتحقيق الهدف المرجو منه وذلك من خلال بناء قواعد بيانات إلكترونية لدى الجهات المعنية بحيث تكون مترابطة حتى يمكن قياس حجم الدعم المقدم والأثر الذي حققه.

وأضاف: إن الدعم الزراعي متعدد الأشكال ويواجه عدة تحديات أهمها تشتت الدعم الزراعي في مختلف الجهات والوزارات بحكم طبيعة هذا القطاع موضحاً أن المازوت الزراعي من وزارة النفط والكهرباء الزراعي من وزارة الكهرباء ودعم الإنتاج الزراعي والقروض الزراعية والإرشاد الزراعي والرعي الحديث وغيرها من الجهات التي تسهم في تقديم الدعم ومنها نقدي ومنها عيني لافتاً إلى أن ما نسعى إليه هو معرفة هل الدعم المقدم كافٍ وهل هذه الأساليب فعالة في تحقيق الهدف المرجو منها وهل الاستثمار في الدعم يقدم بالشكل الصحيح للوصول إلى ما نسعى إليه وخاصة أن الاستثمار بالدعم له هدف من خلال كل شكل من أشكال الدعم المقدمة للوصول إلى تحقيق أمن غذائي.

وأوضح مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية الدكتور موفق جبور أن الهدف من الندوة هو إلقاء الضوء على مفاهيم الدعم والإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع في التجربة السورية وفي التجارب الأخرى والاستفادة منها لإعادة توجيه الدعم بحيث يصبح استثماراً حقيقياً في القطاع الزراعي أو في غيره من القطاعات.

واستعرض مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور مجد الجمالي رؤية الهيئة للدعم الزراعي وتوصيف هذا القطاع، وتمحورت الندوة حول مجموعة من الأسئلة تضمنت ماهية الانحرافات ومظاهر الهدر والفساد الحاصلة، وهل يجب تغيير أشكال الدعم وما الأهداف والغايات، وهل ندعم مستلزمات الإنتاج أم المنتج النهائي وفرص النجاح والفشل، وكيف يمكن إيصال الدعم للمنتجات التي تتسوقها الدولة؟

> المقداد لـ«الوطن»: إجماع على استمرار الدعم الزراعي مع بعض التعديلات

عبء فاتورة الكهرباء يطول صناعة المنتجات الزراعية

مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لـ«الوطن»: دراسة لإمكانية دعم المصدرين لتخفيف أعباء الكهرباء

الوطن

كشف مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض لـ«الوطن» أن الهيئة تدرس حالياً إمكانية دعم المصدرين لتخفيف أعباء الكهرباء من خلال تسديد جزء من الفواتير عنهم.

وأكد رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي لـ «الوطن»، أنه تم التقدم بمذكرة إلى الهيئة حول انعكاس ارتفاع أسعار الكهرباء والذي أدى إلى فقدان القدرة التنافسية للصادرات السورية في الأسواق الخارجية.

وأضاف علي: إن اللجنة الاقتصادية في بداية العام كانت قد قررت أن تعامل منشآت التغليف والتوضيب وفق السعر الاسترشادي المخصص لدعم القطاع الزراعي، إلا أنه اليوم أصبحنا نعامل كمنشآت صناعية، ما أفقدنا الدعم المقدم إلى القطاع الزراعي.

وأشار إلى ضرورة الدعم الحكومي للصادرات لاسيما الحمضيات أسوة بالمنتجات الغذائية لكونها تحصل على قيمة مضافة من خلال التوضيب والتشميع وربط هذا الدعم بالموصفة التصديرية وأسوة بدول الجوار للمساعدة على المنافسة، لاسيما في الظروف الراهنة ونتيجة تضخم تكاليف الإنتاج.

وقال: ننتظر من الحكومة الاستمرار بدعمها للقطاع الصناعي، مضيفاً: لأنه في حال لم يتم اتخاذ القرار بخصوص تخفيض تعرفة الكهرباء سوف تتوجه منشآت التوضيب والتشميع إلى الإغلاق.

وأردف قائلاً: إن صناعة المنتجات الزراعية تحتاج في الوقت الحالي إلى مزيد من الرعاية والاهتمام وليس الإهمال كما هي الحال على أرض الواقع.

> رئيس لجنة تصدير الحمضيات لـ«الوطن»: ارتفاع أسعار الكهرباء يهدد منشآت التوضيب بالإغلاق